دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	مج15, ع160
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	يونيو
الصفحات:	113 - 124
رقم MD:	712723
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البلاد العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/712723

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات

عقدت هذه الندوة في مقر مكتب **مركز دراسات الوحدة العربية** في القاهرة، يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢، وشارك فيها (حسب الحروف الهجائية) السادة:

أحمد الرشيدي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

أحمد عبد الونيس
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

حسن أبو طالب
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

طلعت مسلّم
كاتب في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.

علي الصاوي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مجدي صبحي
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

محمد وفاء حجازي
مساعد وزير الخارجية المصري سابقاً.

مصطفى علوي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ناصيف حتي
خبير بجامعة الدول العربية.

هيثم الكيلاني
رئيس تحرير مجلة «شؤون عربية».

أدار الندوة: **هيثم الكيلاني**
أعدّ ورقة العمل: **جلال عبد الله معوّض**
أعدّ تقرير الندوة: **محمد صفي الدين خربوش**

افتتح د. **هيثم الكيلاني** الندوة مرحباً بالمشاركين باسم **مركز دراسات الوحدة العربية**، مشيراً إلى أهمية الموضوع الذي تتناوله ورقة العمل، لا سيما وقد أعدّها أحد المتخصصين العرب القلائل في الشؤون التركية وهو د. **جلال معوّض** الذي تعتبر دراساته حول العلاقات العربية ـ التركية المنشورة في الدوريات العربية مرجعاً يعود إليه الباحثون. ثم قدّم د. **معوّض** عرضاً لورقته.

وقد دارت المناقشات حول أربعة موضوعات هي:

١ ـ الأمن القومي العربي والنظام الاقليمي العربي.
٢ ـ تأثير تركيا في الأمن القومي العربي.
٣ ـ موضوعات التوتر في العلاقات العربية ـ التركية.
٤ ـ مستقبل العلاقات العربية ـ التركية.

أولاً: الأمن القومي العربي والنظام الاقليمي العربي

أشار د. **ناصيف حتي** إلى عدم وجود تعريف للأمن القومي العربي حتى الآن، وإلى عدم وجود قطب عربي يحمل مشروعاً للأمن القومي العربي، الأمر الذي يعيق أي حديث سياسي عن مقومات الأمن القومي العربي. ولا يمكن الحديث عن تأثير تركيا في الأمن القومي العربي بسبب غياب أطراف عربية قادرة على أن تبلور فكرة أمن قومي عربي، والمنطقة العربية أصبحت «ساحة استراتيجية» تجعل من الصعب الحديث عن علاقات عربية ـ تركية بل عن علاقات تركية مع دول فرعية عربية.

وأشار أ. **حسن أبو طالب** إلى ضرورة تحديد المقصود بالأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية والعربية. وأكد وجود حالة «انكشاف أمني عربي شامل» بعد حرب الخليج تحدث لأول مرة، لأن ما حدث في فترات زمنية سابقة كان عبارة عن انكشاف أمني جزئي، ولكن العرب هذه المرة وجدوا أنفسهم ساحة للاعبين آخرين اقليمياً ودولياً، ولا يوجد في المنطقة العربية الآن الحد الأدنى الذي يمكّن من الحديث عن عمل عربي مشترك، ولو في حدوده الدنيا. وقد وصل هذا الضعف في المحيط العربي إلى نقطة خطيرة جداً تغري الآخرين بتحقيق جزء من طموحاتهم وأطماعهم.

وأشار د. **علي الصاوي** إلى ضرورة الربط بين الأمن القومي وقضية الديمقراطية. وذكر أن السبب في تفسّخ الأمن القومي العربي هو اختلاف تعريف الأمن داخل أطراف النظام الاقليمي العربي. فالأمن العربي ليس أمناً قومياً عربياً (National) بل هو أمن نظم (Régimes) أو أمن نخب حاكمة (Elites). ومن ثم، يمكن الحديث عن أنواع من الأمن القومي العربي وليس عن أمن قومي عربي واحد. كما أشار إلى وجود اختلافات واضحة حول تعريف الأمن القومي العربي وتحديد مصادر التهديد، واستراتيجية مواجهة هذه المصادر من نظام عربي إلى آخر، ومن نخبة عربية إلى أخرى.

وأشار د. **أحمد عبد الونيس** إلى أن الحديث عن الأمن القومي العربي يفترض من الناحية الهيكلية أو النظامية وجود نظام اقليمي عربي، بمعنى وجود هياكل ومؤسسات معيّنة يبنى عليها هذا النظام وأنماط معينة للتفاعلات تضم البلدان العربية. وقد عانى هذا النظام الاقليمي العربي ـ إذا انطلقنا من وجوده ـ إبان حرب الخليج أزمة كادت تعصف به، إن لم تكن قد

عصفت به بالفعل، حتى أضحى الساسة يتحدثون ـ دون موارية ـ عن امكانية قيام نظام شرق أوسطي في اللحظة التي يواجه فيها النظام الاقليمي العربي تحدي البقاء أو الموت.

أما د. **مصطفى علوي** فأشار إلى أنه آن الأوان لمناقشة الكثير من المسلّمات والأفكار التي كانت تطرح كبدهيات في العقود الماضية طرحاً «برغماتياً» عقلانياً بارداً. واعتبر أن افتراض حتمية التناقض بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، وأن الأخير يعكس محاولات غربية لضرب الأول ومنع تحقيق الوحدة العربية، كان جزءاً من الثقافة السياسية السائدة.

وتساءل **علوي** حول حقيقة وجود نظام اقليمي عربي وأمن قومي عربي، وأجاب عن هذا التساؤل بقوله إن الشروط المطلوبة لوجود نظام عربي لم تتوفر إلا في حالات نادرة. فمن **ناحية**، لا يوجد نمط لتوزيع السلطة يسمح بوجود آلية رشيدة لصنع القرار كما هو الحال لدى الجماعة الأوروبية حيث يوجد نظام يمنع انفراد الدول الكبرى داخل الجماعة بالقرار، ولا يسمح ـ في الوقت نفسه ـ لعدد من الدول الصغيرة يمثل الأغلبية بصياغة قرارات غير قابلة للتنفيذ. ومن **ناحية أخرى**، ثمة شكوك حول حجم التفاعلات البينية بين البلدان العربية من الناحية الامبريقية يسمح بأن نعتبرها تشكّل معاً نظاماً اقليمياً. ومن ناحية **ثالثة**، لم تتوافر سمة التماسك داخل النظام العربي إلا في حالات استثنائية، أهمها الفترة بين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣. ومن ناحية **رابعة** وأخيرة، يعاني النظام العربي ـ من قبل أزمة الخليج الأخيرة ـ أزمات عدم التجانس من حيث طبيعة النظم السياسية والتركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية، بالرغم من وحدة اللغة والتاريخ والثقافة.

وأضاف **علوي** أن الأمن القومي العربي ظل مجرد مفهوم، ولم يتحوّل قط إلى اجراءات وسياسات فعلية إلا خلال حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وثمة اختلافات عربية حول كثير من الموضوعات الهامة مثل تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

وأكد **علوي** أن نظام الشرق الأوسط آتٍ في المستقبل المنظور، وأن البدايات التاريخية له ربما تعود إلى ما بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، وأن ما يتم الآن يعتبر تتويجاً لهذا النظام. ومردّ هذا إلى عدة عوامل، أولها ثورة النفط التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر، التي أدّت إلى هجرة أعداد كبيرة من مواطني دول شرق أوسطية ـ غير عربية ـ إلى منطقة الخليج. ويخطىء من يظن ـ في نظر علوي ـ أن منطقة الخليج من الناحية الثقافية منطقة عربية خالصة، بل هي منطقة تماس بين العرب وغيرهم. وقد نتج من هذه الهجرات عدد من المصالح والتحالفات بين دول عربية وأخرى غير عربية، ووصل بعض الوافدين إلى درجة التأثير في أروقة الحكم، كما اكتسبوا نفوذاً في حركة التجارة والعمران في منطقة الخليج. وتمثّل العامل الثاني في بدايات المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية منذ اتفاقية فضّ الاشتباك المصرية ـ الاسرائيلية الأولى، ثم بصفة خاصة منذ زيارة السادات للقدس وتوقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٧٩، حيث بدأت الحدود الفاصلة بين النظام العربي والنظام الشرق الأوسطي في التآكل والذوبان. ويرجع العامل الثالث إلى أزمة الخليج الأخيرة، التي كان من أبرز نتائجها تعاظم وزن ودور القوى غير العربية في سياسات الأمن في المنطقة. ويعود العامل الأخير إلى تفكك الاتحاد السوفياتي، وما نتج منه من نشأة ست دول اسلامية مستقلة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تسعى للاندماج في منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت في العام ١٩٨٥ بين تركيا وايران وباكستان، والتي عقدت قمتها في طهران منذ أيام، ولن يمر وقت طويل حتى تندمج هذه الجمهوريات الست في هذه المنظمة.

وأشار اللواء **طلعت مسلّم** إلى وجود فارق بين الأمن القومي كمفهوم وكواقع. فهناك الأمن القومي بمفهوم «الضرب» بمعنى أن الأمن القومي العربي يساوي حاصل ضرب الأمن القومي لكل قطر عربي، أي أن كل قطر عربي يتأثر أمنه بنقص الأمن في قطر عربي آخر. وهناك المفهوم «الجمعي» للأمن بمعنى أن الأمن القومي يساوي حاصل جمع الأمن القومي للأقطار العربية، بحيث يضعف نقص الأمن القومي في دولة المجموع الكلي للأمن القومي العربي دون أن يؤثر في الأمن القومي لكل قطر عربي على حدة.

وأكد **مسلّم** أهمية البعد الحضاري كعنصر من عناصر الأمن القومي، حيث تخلّت تركيا عن هويتها الاسلامية وانضمت إلى نظام أمني جديد. ويمكن العرب أن يقلّدوا تركيا فيخلعون رداء الاسلام والعروبة ـ إذا كان من الممكن خلعه ـ ويلحقوا بالنظام الغربي. وأكّد أن العامل الذي يجعل المنطقة العربية مصدر خطر في مجال الاستراتيجية الغربية هو نظام القيم الحضاري لهذه المنطقة، وهو ما يجعل الإسلام خطراً على أمن الدول الغربية.

ورداً على ما أثير حول أهمية الديمقراطية وضرورتها لتحقيق الأمن القومي، أشار **مسلّم** إلى ضرورة المشاركة الشعبية، ولكنه ركّز أن الديمقراطية وحقوق الانسان تستخدم أحياناً لتحقيق أهداف معادية للأمن القومي العربي، والديمقراطية ليست حلاً بالرغم من أهميتها، فهي عامل مساعد لأنها تستقطب قدرات الإنسان العربي لتحقيق أهدافه. وأشار إلى أن الدليل على وجهة نظره يتمثل في وجود تجربتين عربيتين ديمقراطيتين فشلتا في تحقيق الأمن، وهما التجربة اللبنانية والتجربة السودانية.

وأضاف **مسلّم** أن فكرة النظام الشرق أوسطي لم تغب في وقت من الأوقات، وتمثّلت في مراحل سابقة في حلف بغداد والحلف المركزي. وبالرغم من أن الأمن القومي العربي قد تعرّض لمخاطر كثيرة في فترات سابقة، فإن الشعور بارتباط أمن هذه الأمة برباط وثيق ظلّ قوياً حتى في فترات الضعف.

وأشار السفير **محمد وفاء حجازي** إلى نغمة تأبين القومية العربية التي بدت في بعض المناقشات والتي تعتبر النظام العربي نظاماً قد قارب الموت، إن لم يكن قد مات بالفعل. وعارض هذه النغمة مذكّراً قراءته لورقة العمل من وجهة نظر قومية عربية، وأن المنظور القومي العربي ليس فكرة خيالية بل ضرورة استراتيجية تتزايد أهميتها مع التوجه العالمي نحو الوحدات الكبيرة والاندماج الاقتصادي.

وأكّد السفير **حجازي** أن ما يُقال عن النظام الاقليمي مجرد مشروع لم تتحدد ملامحه حتى الآن، وأن النظام الشرق أوسطي الذي تهيأت له الآن ظروف النجاح كانت له محاولات سابقة كحلف بغداد، وأن اصابة النظام العربي بحالة من الضعف لا تعني التخلّي عنه لأنه يظل صورة مرجوّة علينا أن نسعى إلى تحقيقها.

ثانياً: تأثير تركيا في الأمن القومي العربي

اتفق المشاركون على وجود تأثير تركي في الأمن القومي العربي، واتفقوا أيضاً على أن هذا التأثير قد تعاظم في الفترة الأخيرة نتيجة عدد من العوامل.

فقد أشار د. **ناصيف حتي** إلى وجود عوامل خارجية تدفع نحو اضطلاع تركيا بدور هام

باعتبارها ركيزة لنظام شرق أوسطي يتم الإعداد له. إن تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج الأخيرة تشبه ـ في نظر **حتي** ـ رجلاً استيقظ ذات صباح فوجد نفسه يمتلك ثروة ضخمة نتيجة عدد من العوامل.

فمن ناحية، التقت الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة على وجهة نظر ترى أن تركيا قادرة على أن تكون النموذج في الشرق الأوسط وفي الجمهوريات الآسيوية، وأنها الجسر أو الباب للشرق الأوسط، ولأنها دولة اسلامية سنية فهي نموذج صالح للاقتداء به في منطقة واسعة تمتد من موريتانيا إلى الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى. ويمكن لتركيا أن تمثّل جسراً ثقافياً واستراتيجياً يترجم المواقف الأوروبية وينقلها بشكل معين. وقيام تركيا بهذا الدور يرفع عن كاهل أوروبا عبئاً أساسياً، حيث تطرق تركيا منذ فترة باب أوروبا بصفة مستمرة للدخول في الجماعة الأوروبية دون جدوى.

ومن ناحية أخرى، تعمل تركيا من خلال موقعها في عدة حلقات كان آخرها منظمة التعاون الاقتصادي، وهي تمارس دورها هذا النشط بدعم قوي من الغرب. وهناك أيضاً ما طرحه رئيس الوزراء التركي مؤخراً من تشكيل اتحاد اقتصادي في منطقة البحر الأسود.

ومن ناحية ثالثة، يحرص الغرب على وجود دور هام لتركيا في الخليج، حيث يمثّل الدور التركي عنصر اطمئنان في مواجهة الدور الايراني.

ومن ناحية رابعة، تلعب تركيا دوراً بارزاً في فكرة إقامة مؤتمر أمن وتعاون في منطقة البحر المتوسط، ويسمح لها هذا بالتعامل مع المشكلة القبرصية بشكل أفضل.

وخلص **حتي** من هذا إلى أن تركيا تحيط بالحزام الشرقي الشمالي للوطن العربي، وهي مدعومة في قيامها بدور هام من الغرب، كما أن الضعف العربي يغري الآخرين ـ ومنهم تركيا بالتأكيد ـ في التقدم للقيام بهذا الدور.

وأشار أ. **حسن أبو طالب** إلى العوامل التي ساعدت على بروز الدور التركي وحصرها في عوامل خاصة بتركيا، وأخرى خاصة بالعرب، وثالثة خاصة بحاجة الغرب إلى الدور التركي.

في ما يتعلق بالعوامل الخاصة بتركيا، أشار **أبو طالب** إلى الموقع الجغرافي والصلات التاريخية التركية بالمنطقة العربية، والقوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها تركيا.

وفي ما يتعلق بالعوامل الخاصة بالعرب، أشار إلى حالة الانكشاف الأمني القومي العربي الشامل بعد حرب الخليج الذي أغرى الأطراف الأخرى ـ مثل تركيا ـ بالسعي إلى الاضطلاع بأدوار لم تكن لتجرؤ على التفكير في القيام بها في مراحل سابقة.

وفي ما يتعلق بالعوامل الخاصة بحاجة الغرب إلى الدور التركي، أشار إلى أن حاجة الغرب إلى الدور التركي قد تأكدت بعد أن ثبت خلال حرب الخليج أن دور اسرائيل في المنطقة لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً، لأن اسرائيل ليست جزءاً من المنطقة من الناحية الحضارية، على العكس من تركيا. وقد أضفى هذا أهمية على الدور التركي من وجهة النظر الغربية.

وأشار د. **أحمد عبد الونيس** إلى محاولة إقامة نظام شرق أوسطي تسعى تركيا إلى الاضطلاع فيه بدور متميز، لا سيما بعد زوال الاتحاد السوفياتي وانخفاض أهمية تركيا لدى الغرب في مواجهة الكتلة الشرقية.

وأشار أ. **مجدي صبحي** إلى أن تركيا ما تزال تمزقها أزمة اعتراف، وما يزال هاجس الانضمام إلى الجماعة الأوروبية قوياً لديها، كما أن خطر فقد تركيا مكانتها الاستراتيجية في مواجهة الاتحاد السوفياتي قد دفعها إلى السعي إلى تعويض هذه المكانة المفقودة اقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وفي الجمهوريات الاسلامية السوفياتية سابقاً. وأضاف أن تركيا قد أدركت مؤخراً أن عزوفها عن الاضطلاع بدور قوي في الشرق الأوسط قد قلّل من أهميتها لدى الغرب. ومن ثم، فإن حرص تركيا على القيام بهذا الدور الآن مرده إلى سعيها إلى زيادة أهميتها وربما تعزيز فرص انضمامها إلى الجماعة الأوروبية.

وأشار د. **علي الصاوي** إلى أن الاختلافات العربية حول تعريف الأمن القومي العربي وتحديد مصادر تهديده واستراتيجية مواجهة هذه المصادر تصب لصالح تركيا التي تقدِّم نفسها كنموذج «ليبرالي» على النمط الغربي بصورة تتفوق على أي نموذج عربي. كما أشار إلى إمكانية تأثر الموقف التركي في الأمن القومي العربي بمواقف الأطراف الاقليمية الأخرى غير العربية مثل ايران وباكستان واسرائيل، وتساءل حول تأثير هذا في المواقف التركية.

وأشار اللواء **طلعت مسلّم** إلى أن تركيا كانت دولة ضعيفة عسكرياً حتى وقت قريب، لكن وضعها العسكري الاستراتيجي تغيَّر كلياً في العامين الماضيين بشكل لم يحدث تقريباً لأي دولة من قبل. لقد كانت تركيا محاصرة من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا واليونان وسوريا والعراق وكل هذه الدول أصيبت أو مسَّها التغير لصالح تركيا. وبعد أن كانت تركيا تعاني «أزمة استراتيجية»، أصبحت فجأة في وضع يمنحها فرصة تمثيل دور ليس رئيسياً ولكنه دور «الوكيل». لقد تحرَّرت تركيا من الضغط السوفياتي والبلغاري، ولكن هذا لا يمكِّنها من القيام بدور رئيسي، ولكن يمكنها أن تسهِّل للولايات المتحدة تحقيق أهدافها. ولا تستطيع تركيا أن تفعل شيئاً لو اتفقت كل من سوريا والعراق.

وأكّد السفير **محمد وفاء حجازي** أن التأثير التركي في الأمن القومي العربي كان موجوداً منذ الخلافة الاسلامية وحتى الآن وسيظل موجوداً في المستقبل.

ثالثاً: موضوعات التوتر في العلاقات العربية ـ التركية

أشارت الورقة إلى أهمية موضوعي السياسة المائية والأقليات، وقد اتفق المشاركون على أهمية هذين الموضوعين، ولا سيما الأول، بالاضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى مثل لواء الاسكندرونة والخطر العسكري.

١ ـ السياسة المائية

أشار د. **أحمد عبد الونيس** إلى نغمة التخويف أو التحذير من تركيا، واعتبر أن تحليل التصريحات الرسمية التركية يثبت عدم وجود تهديدات تركية، بل تحرص تركيا على أن تطمئن الطرفين المعنيين (سوريا والعراق) قبل الإقدام على أي مشروع مائي، وهي دولة المنبع ومشروعاتها المائية ذات أبعاد اقتصادية بالأساس وليست سياسية. كما أشار إلى أن تركيا ليست منشئة للخلاف السوري ـ العراقي ولكنها تستغله لصالحها، ويعتبر سلوكها رد فعل.

واتفق مع الرأي السابق د. **أحمد الرشيدي** الذي رأى أن الورقة قد بالغت بعض الشيء في

الآثار السياسية للضغط التركي على الأطراف العربية. وزاد على ذلك أن الخلاف بالأساس يقع بين سوريا والعراق وليس بين الطرفين العربيين من ناحية وتركيا من الناحية الأخرى.

وفي ما يتعلق بالموقف القانوني، أشار د. **أحمد عبد الونيس** إلى أن نهر الفرات نهر دولي ولكن لا توجد اتفاقية عامة تحكم استغلال الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة. وتوجد قاعدة عرفية تتمثّل في ضرورة الاتفاق من خلال المفاوضات على طريقة استغلال مياه النهر الدولي. وأكّد ضرورة أن تسعى كل من سوريا والعراق سعياً حثيثاً للوصول إلى اتفاق بشأن استغلال مياه الفرات مع تركيا، لا سيما وأن المستقر في الفقه والعمل الدوليين هو أن النهر من منبعه إلى مصبه يُعدّ وحدة طبيعية كاملة، ولا تستطيع أي دولة أن تقيم مشروعات عليه إلا بعد الاتفاق مع الدول الأخرى المعنية. وفحوى القاعدة العرفية ان هناك التزاماً بالمفاوضات بين دول الحوض للتوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم استغلال الأنهار.

وأشار د. **أحمد الرشيدي** إلى أن الأنهار الدولية تنظمها اتفاقيات معينة، فالأنهار الرئيسية في العالم تنظّم من لجان معينة مثل لجان الدانوب والكونغو. وتتمثّل أهمية وجود الاتفاق في إتاحة الفرصة للدول المتضررة من مشروعات دولة أخرى للقيام بإجراءات مضادة.

وأضاف أن الاستغلال المشترك لثروات الأنهار الدولية موضوع يلقى اهتماماً قانونياً بجانب الاهتمام السياسي، وهناك اهتمام بهذا الموضوع في لجنة القانون الدولي منذ أربع سنوات. وقد صيغت في هلسنكي في العام ١٩٦٦ قواعد لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة، إذ وُضعت بعض معايير هذا الاستغلال. كان من بين هذه المعايير أنه لا يمكن المساواة من حيث توزيع حصص المياه بين الدولة التي يعتمد النشاط الاقتصادي فيها كلياً على المياه، ودولة أخرى لا تعتمد على مياه الأنهار، ودرجة توافر مصادر مياه بديلة لدى إحدى الدول، وعدد السكان. ويتم تطبيق هذه المعايير في حالة حدوث نزاع بين دول تستغل أحد الأنهار الدولية ولو لم توجد بينها اتفاقية تنظم استغلال مياه هذا النهر لغير أغراض الملاحة.

وأشار أ. **مجدي صبحي** إلى وجود تصعيد تركي متعمد في مواجهة سوريا والعراق في هذه الفترة بالذات لأن النظام العربي في أضعف حالاته. وأكّد أن تركيا سوف تتخذ من الاجراءات في المستقبل ما تستطيع من خلاله الإضرار بالأطراف العربية، لا سيما وأن كمية المياه المتدفقة سوف تقل من (١٥,٧) مليار متر مكعب إلى (١١) مليار متر مكعب بعد إتمام السد التركي والانتهاء من مشروع جنوب شرق الأناضول. وسوف يتضح هذا بدرجة أكبر بحلول العام ١٩٩٦ حينما يكتمل ملء الخزان، ومن ثم يصبح التهويل بالخطر التركي أمراً صحيحاً غير مبالغ فيه.

وأضاف أ. **صبحي** ان الخلاف السوري ـ العراقي يجب ألا يكون التكئة التي تستند إليها تركيا لتفعل ما بدا لها في نهر الفرات، حيث توجد اتفاقية في جامعة الدول العربية لحل هذه الخلافات. كما أن الزعم التركي بأن دجلة والفرات حوض واحد تعقيد متعمد ومحاولة لتضييع الفرصة للتوصل إلى اتفاق مشترك. وترى تركيا أن ما تفعله بالنسبة إلى نهر الفرات ليس أكثر ضرراً مما تفعله سوريا بالنسبة إلى نهر العاصي، الأمر الذي يدلّل على سوء النية التركية وسعيها إلى الإضرار بكل من سوريا والعراق، حيث يوجد فارق ضخم بين أهمية وحجم كل من نهر الفرات من ناحية ونهر العاصي من الناحية الأخرى.

وأكد أ. **صبحي** أن المنطقة العربية ليست منطقة ندرة مائية إلا في منطقتين هما الخليج وحوض الأردن، أما تركيا فهي منطقة وفرة مائية هائلة. حيث يبلغ التدفق السطحي السنوي لمياه

الأنهار التركية (١٨٦) مليار متر مكعب، وحجم المياه الجوفية (١٠) مليار متر مكعب، بينما يبلغ اجمالي السحب الآمن من المياه السطحية (٩٥) مليار متر مكعب، ومن المياه الجوفية (٩) مليار متر مكعب، ولا يزيد الاستهلاك الفعلي في تركيا حتى الآن على (٥٥) مليار متر مكعب من المياه السطحية، و (٥,٤) مليار متر مكعب من المياه الجوفية. ولن تزيد الاحتياجات التركية ـ حسب التخطيط التركي ـ في حدّها الأقصى عام ٢٠٠٠ عن (٥٨) مليار متر مكعب من المياه. ويخلص أ. **صبحي** من ذلك إلى التصعيد التركي المتعمد، لأن المحاولة التركية الافتئات على نهر الفرات تبدو غريبة من دولة لديها هذه الوفرة المائية، لا سيما وأن مشروع «مياه السلام» عبارة عن مشروع لبيع المياه للبلدان العربية، ومنها سوريا، من نهرين تركيين بالكامل غير نهر الفرات.

وأشار **طلعت مسلّم** إلى أن مجرد ممارسة تركيا عملاً يؤثر في حجم المياه المتدفق إلى بلدان أخرى مثل سوريا والعراق دون أن تخطرهم أو تستشيرهم يجعلها تكتسب حقاً سيؤدي إلى أخطار جسيمة في المستقبل. حتى لو لم تكن مخاطرة واضحة في الوقت الراهن. وعارض التمسك بالقانون الدولي إذا كان غير قابل للتطبيق لأنه ينفّذ فقط في مواجهة الأطراف الضعيفة من قبل الأطراف القوية.

وأشار د. **هيثم الكيلاني** إلى أن إقدام تركيا على استغلال مياه الفرات من طرف واحد دون النظر إلى الطرف الآخر الذي تمر مياه الفرات في أراضيه، وهو سوريا والعراق، يمثّل إضراراً بالطرفين العربيين. ولقد نجم عن السياسة المائية التركية أضرار ضخمة في مشاريع الري وتوليد الطاقة في سوريا والعراق. ويبدو غريباً أن تطرح تركيا مشروع أنابيب السلام التي تمر بالأراضي السورية والأردنية ثم السعودية ودول الخليج، حيث تريد تركيا أن تبيع المياه لسوريا في حين تخصم من حصة كل من سوريا والعراق من مياه الفرات بشكل يخالف أحكام القانون الدولي والأعراف التي تحكم الأنهار الدولية التي تجري في أكثر من اقليم واحد.

٢ ـ قضية الأقليات

أشار د. **ناصيف حتي** إلى أن الشعارات التي تطرحها تركيا والمرونة التي تبديها تجاه الأقليات الآن تأتي في السياق الدولي القائم، حيث أضحى من الأمور الطبيعية أن تفكر أي أقلية بشكل واقعي في إقامة دولتها المستقلة. والموقف التركي يعارض إقامة دولة كردية في شمال العراق، ولكنه يؤيد «فدرالية» تقوم على تقسيمات مذهبية وإثنية، وهذا يختلف عن اللامركزية الادارية، ويمثّل زرعاً لعوامل تفجير في المستقبل يمكّن تركيا من أن تحظى بوجود سياسي قوي مرتبط بهذا الوضع. ويسمح هذا لتركيا بأن تلعب بالورقة نفسها في قبرص حيث تُطرح فكرة تبادل الرئاسة في قبرص بين القوميتين التركية واليونانية.

وقد أشار د. **أحمد الرشيدي** إلى استخدام الأقليات لتفتيت الدول، وأكّد أن القانون الدولي يضمن وحدة السلامة الاقليمية، وهناك شروط معينة ينبغي توافرها في الجماعة التي يمكن اعتبارها جماعة قومية يمكن أن تعطى حق الانفصال إن رغبت في ذلك مثل التميّز الواضح عن الأغلبية، أو اتباع الحكومة المركزية سياسة عنصرية في مواجهة هذه الجماعة.

وأشار د. **هيثم الكيلاني** إلى أن تركيا كدولة عسكرية قد تمكّنت من القضاء، أو سعت إلى القضاء، على أي تحركات انفصالية كردية لديها. وتساءل عمّا إذا كان من مصلحة تركيا قيام «كانتون» كردي في العراق أم الأفضل لديها منع ذلك مع استغلال الوضع للحصول على مغانم كما حدث بُعيد حرب الخليج الأخيرة.

٣ ـ قضية لواء الاسكندرونة

تساءل د. **أحمد الرشيدي**، كيف تنظر الوثائق الرسمية السورية إلى لواء الاسكندرونة؟ وقد أضاف إلى ذلك أن الإصرار السوري على أن اللواء جزء من سوريا والثبات على هـذا الموقف يحفظ حق سوريا في المطالبة باللواء وإن طال الأمد.

وقد أجاب د. **هيثم الكيلاني** على هذا التساؤل موضّحاً أن تـركيا استطـاعت بالاتفـاق مع سلطة الاحتلال الفرنسي سلخ محافظة الاسكندرونة عن سوريا وضمِّهـا إليها. ومـا تزال الخـرائط السورية والمقررات التعليمية السورية في جميع مراحل التعليم من الابتدائي حتى الجـامعي تعتبر الاسكندرونة جزءاً من سوريا.

٤ ـ الخطر العسكري

أشار اللواء **طلعت مسلّم** إلى أن باستطاعة تركيا القيام بدور الوكيل لا سيما وقـد زال عنها الخطر العسكري، وأصبحت قادرة على حشـد المزيـد من قواتهـا المسلحة في مـواجهة سـوريا عن طريق تحريكها من الحدود مع كل من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا. وأكّد أن هـذا ينبّه إلى الخطـر التركي في مواجهة كل من سوريا والعراق، بالـرغم من أن اتفاق الطـرفين العـربيين يضعف هـذا الخطر.

كما أشار **مسلّم** إلى أن أسلحة التدمير الشامل لا تقتصر على اسرائيل، حيث يوجد في تركيـا خمس قواعد عسكرية أمريكية لتخـزين الأسلحة النـووية. ومنهـا ما هـو قريب جـداً من الحدود العربية وخاصة قاعدة «انجرليك» التي استخدمت بالفعل إبان حرب الخليج الأخـيرة، وتمثّل هـذه القواعد تهديداً خطيراً للأمن العربي.

رابعاً: مستقبل العلاقات العربية ـ التركية

انقسم المشاركون حول مستقبل العلاقات العربية ـ التركية، وهل من الحتمي أن تتّسم هذه العلاقات بالطابع الصراعي، أم من الممكن أن تكون ذات سمات ايجابية تعاونية؟

فقد أشار د. **مصطفى علوي** إلى أن من مصلحة العرب الغيورين على قوميتهم وعلى نظامهم القومي المهدد بالزوال ـ الذي كان يعاني في الأصل، وقبل أزمة الخليج الأخيرة، مظـاهر الضعف ـ الانضمام إلى النظام الشرق أوسطي الذي سيأتي حتمـاً في المستقبل المنظـور. وأكّد أن الانضمـام إلى هذا النظام والحصول على مزاياه وتحمل تبعاته أفضل من ترك الفرصة تضيع بحجـة الاقتناع بوجود تصـادم بين النظـامين العـربي والشرق أوسطي. كما أوضـح أن المصلحة العـربية تقتضي منـاقشة هـذا الموضـوع بعقلية بـاردة دون أفكار مسبقـة في ظل تغـير موازين القـوى الاقليميـة والدولية. وأكد اقتناعه بأهميـة المشاركـة في صنع هـذا النظام منـذ البدايـة للحصول عـلى أقصى الممكن، وعـلى خشيته من الانعـزال من هذا النظـام بدعـوى أن ذلك يفتّت النظـام العربي الـذي يتعرّض هو أساساً للتفتت. وتعني وجهة النظر هذه بالطبـع طابعـاً تعاونيـاً للعلاقـات العربيـة مع الأطراف الأخرى غير العربية في المنطقة، ومنها تركيا بالتأكيد.

وأشار د. **أحمد الرشيدي** إلى أن ما اقترحته تركيا في ما سُمّي مشروع «مياه السلام» يمكن

أن يمثّل صيغة مقبولة من جانب البلدان العربية، وذلك لعدة أسباب، منها أن الأنهار الدولية تنظّمها اتفاقيات معينة، وأنه يمكن المقايضة بين النفط والمياه بين السعودية وتركيا مثلاً، وأن التخوّف من تركيا يفترض أن تكون لدى تركيا القدرة على استيعاب فائض المياه لديها وهو أمر قد لا يكون متاحاً في جميع الأحوال، حيث لا تسمح به الطاقة الاستيعابية، وأن على الدول المعنية أن تستخدم أوراقها السياسية للضغط على تركيا للحيلولة دون حدوث ضغط تركي بقطع المياه. وأشار د. **الرشيدي** إلى أنه لا ضير في انضمام تركيا ـ كدولة منبع ـ في عملية السلام التي تتم حالياً.

وأشار أ. **مجدي صبحي** إلى امكانية الموافقة على استخدام مشروع أنابيب السلام وفقاً لشروط معينة لا سيما مع تمتع تركيا بوفرة مائية هائلة.

ومن هذا المنطلق، ذكر أ. **صبحي** أنه من الممكن الموافقة على الخط الغربي من مشروع السلام والاكتفاء به وزيادة كمياته في الأجزاء الغربية من العربية السعودية والأردن والضفة الغربية، وتعويض سوريا عن طريق زيادة حصتها من مياه الفرات. ومزية هذا الاقتراح تكمن في أن انضمام اسرائيل إلى المشروع يحدّ من قدرة تركيا على التأثير والضغط على الأقطار العربية، كما أنه يتيح لكل من سوريا والأردن قدرة على التأثير والتحكم في المياه الواردة إلى اسرائيل، ويعطيهما قدرة على الضغط عليها.

وبالرغم من اعتراف أ. **صبحي** بأن مشروع الأنابيب ينطوي على مخاطر جمّة، فإنه رأى أن الاستفادة منه ممكنة. كما أكد أن تركيا لا تستطيع بالضرورة الحصول على كل ما ترغب فيه، وعلى أن الرفض التام للمشروع لمجرد أنه جاء من طرف تركيا يعدّ موقفاً غير مفيد، وعلى أنه لا بد من دراسة المشروع وجدواه وفائدته من وجهة نظر عربية.

وتساءل السفير **محمد وفاء حجازي** عن إمكانية تطوير الجوانب الايجابية من العلاقات العربية ـ التركية بالرغم من وجود بعض الجوانب السلبية.

وأشار في هذا السياق إلى أن مرحلة الجفاء في العلاقات العربية ـ التركية التي استمرت منذ كمال أتاتورك قد انتهت بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، حيث نمت علاقات اقتصادية متميزة بين تركيا والأقطار العربية. ومن ثم، نشأت مصلحة حقيقية أدّت إلى تغيّر جوهري ونوعي في علاقات تركيا بالوطن العربي واتسمت بتبادل المصالح. وقد انعكس هذا التحسن الملموس في قيام تركيا بمحاولات وساطة بين العراق وايران، وفي تطور العلاقات المصرية ـ التركية.

وأشار إلى أن الاسلام موجود في تركيا ويجب استخدامه لتطوير العلاقات العربية ـ التركية، بالإضافة إلى وجود مصالح اقتصادية وتجارية بين رجال المال والأعمال الأتراك والعرب، ومن مصلحة هؤلاء تدعيم العلاقات العربية ـ التركية.

وأشار السفير **حجازي** إلى أهمية ملاحظة دور المؤسسة العسكرية التركية في صنع السياسة، لا سيما وأن الجبهة المدنية لا تستطيع الاستمرار في السلطة ما لم تحظ بتأييد المؤسسة العسكرية. وأضاف أن هناك خلافاً بين المؤسستين في ما يتعلق برؤية كل منهما للعلاقات التركية ـ العربية. وقد جاء التحول نحو الوطن العربي من العسكريين وليس المدنيين، وارتبط الانفتاح على العرب بالرحلة التي أعقبت الانقلاب العسكري في العام ١٩٨٠ حيث وجّه العسكريون السياسة التركية نحو تطوير علاقاتها مع العرب ولا سيما مع مصر.

وأوضح **حجازي** أن هناك حالة فصام يعيش فيها الأتراك، حيث توجد اتجاهات تدفع نحو

التغريب وأخرى تَمَسْ بالانتماء إلى المجتمعات الاسلامية، وحيث يوجد جدل يومي داخل تركيا حول الاختيار بين الاتجاه نحو الدول الاسلامية والعربية أم التحول نحو الغرب. وأضاف أن هناك قلقاً تركياً من تنامي القوة العسكرية الاسرائيلية لا سيما خلال تغلغل القوات التركية من شمال العراق لتعقُّب الأكراد وما أثاره ذلك من اعتراض اسرائيلي. فقد استاء المسؤولون الأتراك من التصريحات الاسرائيلية وهاجموها بعنف.

وأكد **حجازي** أن العلاقات التركية ـ الغربية لا تخلو من المشكلات، لا سيما وقد صُدم الأتراك صدمة شديدة من موقف القوى الغربية من المشكلة القبرصية في العام ١٩٧٤، واعتبروا أن هناك تشابهاً بين وضع الفلسطينيين ووضع القبارصة الأتراك؛ يُضاف إلى هذا أن الرفض الأوروبي للانضمام التركي إلى الجماعة الأوروبية برغم حرص تركيا على هذا الانضمام منذ مدة طويلة، وقبول أطراف أوروبية أخرى تقدَّمت بعدها بفترة يثيران استياء الأتراك.

وأشار **حجازي** إلى وجود نعرة قومية تركية تجعلها ترفض دور التابع الذليل للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب. وذكر أن هناك أمثلة على رفض تركي لمطالب أمريكية مثل رفض تركيا نشر صواريخ كروز الأمريكية في الأراضي التركية لتهديد الاتحاد السوفياتي بالرغم من زيارة وزير الدفاع الأمريكي لهذا الغرض، ورفض تركيا المشاركة في قوات الانتشار السريع بالرغم من قبول أطراف أخرى في المنطقة. وأكد أن انضمام تركيا إلى حلف الأطلسي كان مردّه إلى رغبة تركية في حماية نفسها من الخطر السوفياتي في ظل وجود حدود طويلة لها معه وخشية المسؤولين الأتراك من تهديد الأمن القومي التركي. وأشار إلى أن تحرر تركيا من الخطر السوفياتي أتاح لها الحديث عن القيام بدور ما في المنطقة العربية، وأثار لدى المسؤولين الأتراك الرغبة في ذلك. وأكد ضرورة الحرص على ألا تتحول تركيا إلى طرف معادٍ للعرب وإلى ترس في آلة للضغط على الأقطار العربية والإساءة إلى مصالحها.

وأشار د. **جلال معوض** إلى وجود مجالات للتعاون الاقتصادي بين العرب وتركيا مع ضرورة ملاحظة أمرين: أولهما ألا تكون هذه العلاقات العربية ـ التركية على حساب العلاقات بين الأقطار العربية، والآخر أن تقوم هذه العلاقات على أساس المصالح المتبادلة للطرفين العربي والتركي وليس على أساس محاولة إرضاء تركيا، حتى لو تم ذلك على حساب الطرف العربي.

وأكد **معوض** أيضاً الجانب الثقافي للتعاون، وطالب بزيادة الدور الذي يضطلع به الأزهر في هذا المجال، لا سيما منح البعثات للطلبة الأتراك، وكذلك ضرورة مد الجسور مع الأقلية العربية في تركيا.

وفي ما يتعلق بالطابع الصراعي للعلاقات العربية ـ التركية، أشار **علي الصاوي** إلى الروح الانتهازية والمزايدة على المصالح الاقليمية للغرب التي تسم السياسة الخارجية التركية، وإلى وجود نوع من غموض الإدراك العربي حيال تركيا. وأشار أيضاً إلى دور القوى الاقليمية الأخرى وتأثيرها كأطراف وسيطة بين الطرفين التركي والعربي ولا سيما أدوار اسرائيل وايران وربما باكستان.

وأشار د. **أحمد الرشيدي** إلى أهمية استخدام كل من العراق وسوريا الورقة الكردية في مواجهة تركيا كما تستخدمها الأخيرة في مواجهة الطرفين العربيين.

وأكد **طلعت مسلّم** أن النظام الشرق أوسطي كان موجوداً في فترات سابقة، وأن العرب قد

حاولوا محاصرته وحالفهم النجاح أحياناً في مسعاهم. وتساءل: إذا كان النظام الشرق أوسطي قادماً لا محالة، فماذا ينبغي أن نفعل؟ وهل سيكون هذا النظام ـ في حال استقراره ـ في مصلحة العرب؟ وفي اجابته عن هذه التساؤلات، أكّد **مسلّم** أن هذا النظام ـ في حال استقراره ـ سيحرم العرب من أي فائدة لأنه سيجعل أوراق اللعبة بأيدي أطراف أخرى معادية للعرب. وأشار إلى أن هذا النظام لن يستطيع منع تركيا من قطع المياه ـ أو التهديد بقطعها ـ عن سوريا والعراق، ولن يمنع اسرائيل من الهجوم على الأقطار العربية. وحيث إن هذا النظام لن يحقّق شيئاً من هذا فإنه نظام لا يستحق الترحيب به أو الانضمام إليه لأنه سيقضي على الآمال العربية في تحقيق أي من الأهداف العزيزة على العرب.

وأشار **هيثم الكيلاني** إلى أن العلاقات العربية ـ التركية متأثرة بالعامل التاريخي تأثراً واضحاً. فالحكم التركي في إطار الامبراطورية العثمانية ترك آثاراً واضحة في هذه العلاقات، وخلّف مطامع في الفكر التركي السياسي بعد زوال الامبراطورية وقيام الدولة التركية الحديثة. فعلى سبيل المثال، وُضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو التي ورَّثت الولايات العربية للاستعمارين البريطاني والفرنسي. واتفقت تركيا مع سلطة الاحتلال الفرنسي على سلخ محافظة الاسكندرونة من سوريا وضمِّها إلى تركيا، وقامت أيضاً بقطع مياه نهر قويق الذي يمر بمدينة حلب قطعاً كاملاً.

وأكد د. **الكيلاني** أن العلاقات العربية ـ التركية ظلّت، بعد أن استقلت الأقطار العربية، متأثّرة بالنظرة السلبية أكثر من تأثرها بعوامل الجوار والمصالح المشتركة. وقد استندت تلك النظرة إلى انشداد تركيا إلى أوروبا انشداداً يسلخها من اطارها الجغرافي، سياسة واقتصاداً وثقافة وفكراً. وإذا كان هذا الارتباط بأوروبا أمراً خاصاً بتركيا، فإنه انعكس على دور تركيا في المنطقة، فوجدناها تهدِّد الأمن القومي العربي بانضمامها إلى الأحلاف المعادية للعرب، وتعترف باسرائيل وتتعاون معها في وقت كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أعلى درجاته.

وشدّد د. **الكيلاني** على أهمية أن يسود الحوار القائم على العدل والقانون الدولي والمصالح المشتركة باعتباره السبيل الأمثل لتطوير العلاقات العربية ـ التركية نحو الأحسن والأنفع، مع ضرورة أن تنطلق المقاربة العربية في هذا الحوار من موضع قوة اقليمية موحدة، لا من موضع الدويلات المنقسمة على ذاتها.

وأشار د. **جلال معوض** إلى أن الصورة القومية للعرب لدى الأتراك على مستوى المواطن العادي تتسم بالسلبية بسبب ما يعتقده الأتراك من مسؤولية العرب عن انهيار الدولة العثمانية، وبسبب أوضاع التركمان في العراق، والمعاملة السيئة التي يلقاها العمال الأتراك في الأقطار العربية، والخوف من تنامي القوة العسكرية العراقية.

واختتم د. **هيثم الكيلاني** الندوة بتقديم الشكر للدكتور **جلال معوض** على ورقته المتميزة التي أثارت كثيراً من المناقشات المفيدة، وللسادة المشاركين على مداخلاتهم التي أثرت الحوار وحلّقت بموضوع العلاقات العربية ـ التركية إلى آفاق أرحب، كما قدّم الشكر لمركز دراسات الوحدة العربية ـ باسم المشاركين ـ على تنظيمه هذه الندوة حول هذا الموضوع الهام □